

آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الأستاذ: سليم مجلخ

أستاذ مساعد قسم أ

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة باجي مختار عنابة

المقدمة:

ظهرت مع بداية العشرية الأولى للألفية الثالثة أزمة مالية، موروثه عن أزمة عقار والتي سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية، انتقلت وانتشرت من الولايات المتحدة الأمريكية إلى بقية دول العالم، عبر قنوات مباشرة و/أو غير مباشرة، وقد اختلفت تداعيات وأثار هذه الأزمة باختلاف الدول من حيث ارتباطاتها بالاقتصاد العالمي والأمريكي، فأدت الأزمة إلى ظهور ركود اقتصادي عالمي أدى إلى بروز أزمة بطالة. ووصلت الأزمة إلى الجزائر واختلفت أثارها عليها باختلاف القطاعات والمجالات، ويعتبر مجال الاستثمار من المجالات الحيوية التي توليها الدولة اهتماماً كبيراً خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعمل جميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية على جذبها، من خلال توفير بيئة مناسبة ومنح امتيازات ومحفزات، ونحاول من خلال هذه الورقة البحثية تحديد مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من خلال الإجابة على الإشكال التالي: ما مدى تأثير جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية؟

الفرضيات: نحاول من خلال هذا البحث إثبات صحة الفرضيات التالية:

- تطورت الأزمة وانتشرت عبر مراحل لتصل إلى الجزائر عبر قنوات قد تكون مباشرة و/أو غير مباشرة؛
- الاستثمار الأجنبي في الجزائر لم يرقى إلى المستوى المطلوب ويعاني من جملة من المعوقات؛
- تبذل الجزائر مجهودات جبارة لترقية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- قد تتأثر المتغيرات والجوانب المتعلقة بقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بدرجات مختلفة ومتفاوتة.

أهمية الدراسة: تكتسي الدراسة أهمية بالغة كونها تعالج أحد مواضيع القرن (الأزمة المالية والاقتصادية العالمية)، من خلال تحديد آليات انتقالها إلى الجزائر، وأثارها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي توليه الدولة اهتماما كبيرا.

أهداف الدراسة: يمكن حصرها في النقاط التالية:

- تقديم بعض الجوانب المتعلقة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛
- التعرف على آليات وطرق انتقال الأزمة إلى الجزائر؛
- تحديد معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والامتيازات الممنوحة؛
- تحديد آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على مختلف الجوانب المرتبطة بقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

منهجية الدراسة: نعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، من خلال وصف متغيرات الدراسة من جهة وتحديد وتحليل مدى تأثيرها بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من جهة أخرى وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008.

ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ثالثاً: آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أولاً: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008

ظهرت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 نتيجة لمجموعة من الجذور والتراكمات والبولاد والمعاليم التي تفاعلت فيما بينها مشكلة مجموعة من الأسباب التي انفجرت معلنة عن ميلاد أزمة مالية موروثية عن أزمة عقارية ومتطورة إلى أزمة اقتصادية فيما بعد ومنقلة من أزمة دولة مست الولايات المتحدة الأمريكية إلى أزمة عالمية مست وتداعت وأثرت على سائر دول المعمورة سواء المتقدمة أو المتخلفة بدرجات متفاوتة الخطورة، ولقد جعلت العالم بأسره يقف مصدوما ومشدودا وحائرا أمام خطورتها وتداعياتها، ففتحت المجال أمام النقاد والسياسيين للإدلاء بأرائهم وإلقاء اللوم على المتسببين فيها، كما فتحت المجال للمسؤولين والرؤساء لتقديم الوعود وبذل الجهود في سبيل احتواءها والتقليل من خطورتها، وفتحت المجال أمام الاقتصاديين والمفكرين لدراستها وتقديم وصفات لعلاجها ومن ثم دخول التاريخ من خلالها، ومهما عبرنا عنها فإننا لن نتمكن من إعطاءها كامل حقها وهذا راجع لتشعبها، تغلغلها، تداخل عناصرها وأسبابها ومسبباتها.

1- انتشار العدوى وانتقال الأزمة وتعممها: بعد أن انفجرت الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، أخذت في الانتشار عبر مختلف دول العالم، وذلك بدرجات مختلفة باختلاف الدول وارتباطاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، عبر ترابط الأسواق في ما بينها حسب ما أنتجته العولمة في شتى المجالات المالية والاقتصادية.... الخ، وبالتالي انتقال عدوى الأزمة إلى خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية أمراً

لا مفر منه، ضف إلى ذلك الهيمنة الكبيرة التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على سائر دول العالم باعتبارها أكبر قطب اقتصادي عالمي، ومن خلال سيطرتها على مختلف المنظمات التي تعتبر أضلاع العولة وهي صندوق النقد الدولي الذي يمثل الجانب النقدي والبنك الدولي الذي يمثل الجانب المالي والمنظمة العالمية للتجارة التي تمثل الجانب التجاري، إضافة إلى منظمات أخرى.

وانتشار الأزمة خارج الولايات المتحدة الأمريكية يمر عبر العوامل التالية (فوزية غربي، 2009، 04-

05):

1- العامل الأول: ويتعلق بكون الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستورداً عالمياً حيث تقدر وارداتها بـ 15.5% من الواردات العالمية، وعليه ظهور بوادر الانكماش والكساد على الاقتصاد الأمريكي سيؤثر على بقية دول العالم من خلال انكماش وتراجع قيمة صادراتها.

1- 2 العامل الثاني: ويتعلق بسهولة تعويض الخسارة بالنسبة لأصحاب رؤوس الأموال من خلال قيامهم بالاستثمار في العديد من الأسواق المالية في أن واحد فإذا تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة فإنهم يسحبون أموالهم المستثمرة إلى دولة أخرى لتعويض الخسارة أو تفاديها.

1- 3 العامل الثالث: ويتعلق بالمخاوف من تقلبات سعر صرف الدولار السلبية مقابل العملات الرئيسية وهذه التقلبات لها شواهد كثيرة وتعني اقتصادياً حدوث خسارة في الاستثمارات بعملة الدولار سواء كانت في الولايات المتحدة نفسها أو خارجها، خاصة في الدول التي تعتمد على سعر صرف ثابت للدولار. وعليه فإن حدوث أزمة مالية في أمريكا سوف تؤدي إلى سحب الاستثمارات من الدولة المرتبطة بالدولار (بسعر صرف ثابت) لتتوطن في دول أخرى ذات عملات معومة.

2- تطور الأزمة: لقد مرت الأزمة الحالية بمجموعة من التطورات والتحويلات السريعة، وعبر أربع موجات رئيسية تمثلت في أزمة عقار، أزمة مالية، أزمة اقتصادية وأزمة بطالة.

1- 2- 1 الموجة الأولى أزمة عقار: ظهرت الأزمة الحالية في بدايتها في شكل أزمة عقار فترعرت وانتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث سمح القانون الأمريكي بتملك البيوت بالنسبة للفئات المحدودة الدخل عن طريق الاقتراض، الأمر الذي دفع أسعار البيوت إلى الإرتفاع ونفس الشيء بالنسبة للسندات والأوراق المالية المرتبطة بها التي أخذت هي الأخرى منحني تصاعدي وقد تم تضخيم حجم الديون بالنسبة إلى حجم العقارات فتوسع الاقتصاد الافتراضي على حساب الاقتصاد الحقيقي والانتاجي، فبعد أن بدأت الأزمة في قطاع العقار انتقلت شرارتها لتشمل القطاع المالي (بنوك وبورصات).

2- 2- 2 الموجة الثانية أزمة مالية: بعد أن بدأت الأزمة في سوق العقار انتقلت إلى المؤسسات المالية (بنوك وبورصات) فمع انفجار أزمة العقارات أدى ذلك إلى حالة ذعر فتهافت المودعين على سحب أموالهم، مما ولد ضغط على البنوك لتلبية طلباتهم، كما تشددت البنوك في منح قروض جديدة فتسبب ذلك في أزمة ائتمان وأزمة سيولة مما أدى إلى ظهور أزمة مالية أصابت القطاع المالي العالمي برمته وأدت إلى انهيار العديد من البنوك والمؤسسات المالية العالمية.

2- 3- الموجة الثالثة أزمة اقتصادية: انتقلت الأزمة من مالية إلى اقتصادية فضربت الإقتصاد الانتاجي الحقيقي من خلال الركود الاقتصادي الناتج عن تراجع معدلات الاستهلاك والنمو العالميين.

2- 4- الموجة الرابعة أزمة بطالة: بعد انحسار الأزمات المالية والاقتصادية بدأت موجة سوق العمل (أزمة بطالة) التي بدأت تعصف بملايين العمال (Hyun-Sung Khang)، 2009، (26-27) وأدت إلى تقليص عدد العاملين وفرص العمل بسبب تراجع معدلات الإنتاج في الشركات الأمر الذي دفعها إلى تخفيض معدلات الإنتاج وتقليص عدد العمال، حيث يبلغ عدد العاطلين عن العمل في العالم 210 مليون نسمة سنة 2010 بزيادة أكثر من 30 مليون شخص منذ 2007 وتشير الاحصائيات أن أغلب هذه الزيادة كانت في الدول المتقدمة وخاصة بؤرة الأزمة الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة الركود إلا أن مشكلة أو أزمة البطالة تحتاج إلى وقت أطول وبالتالي ستكون تكاليفها أكبر (Mai Chi Dao and Prakash Loungani)، 2010، (22-23).

3- قنوات انتقال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى الجزائر: تأثرت الجزائر كغيرها من دول العالم بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وقد انتقلت الأزمة إليها من خلال:

3- 1- القطاع المالي: يتكون القطاع المالي من البنوك والبورصات ويعتبر القطاع المالي الجزائري بمنأى عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعدم اندماجه في الاقتصاد العالمي وذلك كما يلي:

- 3- 1- 1- البنوك: يرجع سبب عدم انتقال الأزمة إلى الجزائر عبر بنوكها إلى:
- البنوك الجزائرية في معظمها بنوك عمومية لا تمارس عمليات المضاربة؛
 - البنوك الجزائرية بنوك تجزئة والقروض التي تقدمها للأفراد لا تتعدى 10% من حافضة البنوك الجزائرية، والعملية الوطنية الدينار غير قابلة للتحويل، إضافة إلى كون جزء كبير من الكتلة النقدية تدور في الاقتصاد غير الرسمي (عبد الرحمان مغاري، 2009، 06).

3- 1- 2- البورصات: فرص انتقال الأزمة إلى الجزائر عبر قناة البورصة ضعيف لأن:

- لا توجد بالجزائر سوق مالية بمعنى الكلمة؛
- الجزائر مصنفة ضمن الدول المنغلقة من الجانب المالي وليس لها ارتباطات قوية بالأسواق المالية العالمية؛
- الجزائر بلد يعتمد في صادراته على المحروقات، وهي القناة التي تعمل على نقل الأزمة إلى الجزائر، فتأثر أسعار المحروقات وتراجعها بسبب انخفاض الطلب عليها نتيجة الركود العالمي يؤدي إلى تراجع إيرادات الجزائر.

3- 2- القطاع الحقيقي: انتقال الأزمة عبر القطاع الحقيقي في الجزائر مرتبط ب:

- قطاع التجارة الخارجية من خلال انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات؛
- ارتفاع نسب التضخم في الاقتصاديات الغربية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعدد المؤسسات المرتبطة بها (يوم برلماني، 2009).

ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعتبر الاستثمار من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي توليها الدول والشعوب اهتماماً كبيراً كونه أداة لزيادة مستويات الإنتاج والدخول، والوصول بالمجتمعات إلى الرقي والتقدم، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أنواع الاستثمار كونه يوفر فرصة للتمويل الأجنبي للمشاريع، والجزائر كغيرها من دول العالم تسعى لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال منح الامتيازات وتقديم التنازلات والتسهيلات مع تذييل العراقيل والمعوقات.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر (مفهومه، أنواعه، أهدافه):

1-1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر (مفتاح صالح وبن سميحة دلال، 2009، 108): يعرف

حسب تقرير الاستثمار العالمي كما يلي: هو الاستثمار الذي تكون غالبية ملكية رأسماله لشخص طبيعي، أو لشخص اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيضة، ويتضمن التزام طويل المدى، ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار.

1-2- أنواعه: يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى (نفسه، نفس الصفحة):

- إنشاء فرع جديد؛
- اقتناء شركة قائمة موجودة؛
- إنشاء شركة ذات الاستثمار المشترك؛
- الإدماج والتملك.

1-3- أهدافه ودوافعه: تختلف دوافع وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة المضيضة

والمستثمر، فأهدافه بالنسبة للمستثمر تتمثل في:

- دوافع سياسية تكمن في مساعدة دولة حليفة أو ممارسة الضغط على دول معينة.
- دوافع اقتصادية وتتمثل في التوسع في الاستثمارات لتحقيق عوائد وأرباح أكبر، توفر وانخفاض أسعار المواد الأولية في الدولة المستثمر فيها، توفر مناخات خصبة للاستثمار (أسواق، امتيازات، استقرار سياسي... الخ).

▪ أما بالنسبة للدولة المضيضة تتمثل أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في (منور أوسريرو عليان نذير، 2011، 08):

- دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات؛
- زيادة معدلات الاستثمار والإنتاج ومن ثم تحقيق معدلات نمو مرتفعة؛
- زيادة معدلات التشغيل واكتساب المعارف والخبرات والأفكار الجديدة.

2- مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته:

2-1- مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر: يعبر مناخ الاستثمار عن مجموع الأوضاع الاقتصادية،

الاجتماعية، السياسية والقانونية، المكونة للبيئة التي يتم فيها الاستثمار والتي يمكن حصرها في النقاط التالية (محمد الداودي، 2011، 08):

- تمتع الدولة المضيفة بالاستقرار السياسي والاقتصادي؛
- حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج؛
- استقرار سعر العملة الوطنية؛
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية المسؤولة؛
- إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار؛
- الإعفاء عن الضرائب والرسوم الجمركية؛
- وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها؛
- توفر شريك محلي من الدول المضيفة؛
- حرية النقل والتصدير، وتوفير الفرص الاستثمارية.

2-2- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: من أهم محددات الاستثمار الأجنبي ما يلي (منصوري

الزين، 2006/2005، 36-37)؛

- تكلفة عناصر الإنتاج من عملة و مواد و أجور و نقل، فكلما كانت هذه التكاليف في دولة معينة أقل من غيرها من الدول، كلما تشجعت الشركات الأجنبية على الاستثمار في تلك الدولة؛
 - الاستقرار السياسي، إذ كلما كان المناخ السياسي للدولة أكثر استقرارا كلما كان ذلك في صالح الشركات المستثمرة في تلك الدولة؛
 - حجم السوق في الدولة المراد الاستثمار فيها، فالسوق الصغيرة قد لا يشجع على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة؛
 - المناخ الاقتصادي للاستثمار من حيث وجود أو عدم وجود قيد لمراقبة العملة و سهولة أو صعوبة الإجراءات الحكومية، و قوانين الاستيراد و التصدير، و كذلك السماح أو عدم السماح للأجنبي بالتملك؛
 - النظام الضريبي و حجم و شكل الإعفاءات الجمركية التي قد تمنح للاستثمارات الأجنبية لجذبها؛
 - وجود منافسة قوية للمشروعات المراد إقامتها في الدول المستثمر فيها؛
 - مدى توافر الموارد البشرية و عناصر الإدارة الكفأة في الدول المراد الاستثمار فيها؛
- 3- معوقات وامتيازات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: ان مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعاني من مجموعة من المعوقات والصعوبات، لذلك وضعت الدولة امتيازات وتحفيزات لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- 3-1- معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: يمكن تقسيمها إلى معوقات اجتماعية، إدارية، سياسية وأمنية، بنكية.

3-1-1- المعوقات الاجتماعية: نلخصها في النقاط التالية:

- غياب ثقافة الادخار والاستثمار لدى غالبية أفراد المجتمع؛
- ضعف البنى التحتية وضعف الخدمات المقدمة؛
- تفشي ظاهرة البيروقراطية والرشوة.
- 3- 1- 2- المعوقات السياسية والأمنية: نلخصها في النقاط التالية:
- غياب الاستقرار السياسي في العشرية الأخيرة من القرن الماضي؛
- عدم فعالية الجهاز القضائي؛
- نقص الأمن الناتج عن الجماعات المتطرفة في الجبال (الإرهاب).
- 3- 1- 3- المعوقات الإدارية (عبد القادر بابا، 2004، 252): نلخصها في النقاط التالية:
- مشكل الحصول على الموافقة؛
- مشكل الحصول على التجهيزات؛
- مشكل الحصول على أراضي البناء؛
- ضعف الخدمات المقدمة للمستثمرين؛
- تنامي القطاع الوهمي (الموازي)؛
- إضافة إلى انتشار البيروقراطية، الرشوة، المحسوبية، اختلاس وتبذير المال العام.
- 3- 1- 4- المعوقات البنكية والتمويلية: نلخصها في النقاط التالية:
- تماطل الجهاز البنكي في عملية التمويل، وفتح اعتماد مستندي؛
- صعوبة الحصول على القروض؛
- القيود المفروضة على تحويل الأرباح وأصل الاستثمار إلى الخارج.
- 3- 2- وكالات الاستثمار في الجزائر:
- 3- 2- 1- وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSSI) : أنشأت الوكالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93- 12، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993. المتعلق بترقية الاستثمار، لاسيما المواد من (7) إلى (11). وتدعم هذا القانون، بالمرسوم التنفيذي رقم 94- 319 الموافق لـ 17 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSSI). التي عرفها بأنها (مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتدعى في صلب النص (الوكالة). ونوضع تحت وصاية رئيس الحكومة (مرسوم تنفيذي، 1994).
- وتتمثل أهداف الوكالة فيما يلي (عبد القادر بابا، 159):
- مساعدة المستثمرين على إنجاز مشاريعهم؛
- وضع كل المعلومات الخاصة بطبيعة المحيط الاقتصادي الوطني والعالمي تحت تصرف المستثمرين؛
- المساهمة في تطوير وترقية فضاءات وأشكال جديدة للاستثمار في السوق الوطنية والمناطق الحرة المنجزة بالجزائر؛

- تقرر منح المزايا المرتبطة بالاستثمارات، في إطار المرسوم التشريعي 93-12 في إطار السياسة الاقتصادية الوطنية (المادة 3 من المرسوم التنفيذي 94-319)؛
- تضمن متابعة احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها بالاتصال مع الإدارات المعنية؛
- تشعر المستثمر كتابيا باستلام تصريح الاستثمار، الذي أودعه وتبلغه ضمن الأشكال ذاتها بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفضها؛
- تجري التقويم المطلوب لمشاريع الاستثمار. قصد صياغة قرار منح المزايا التي يطلبها المستثمر أو رفضها؛
- تحدد المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، من حيث حجمها والتكنولوجيا المستعملة (المادة 4، المرسوم التنفيذي 94-319)؛
- تضمن تنفيذ كل تدبير تنظيمي مرتبط بالاستثمار؛
- تسهر على جعل أي قرار تتخذه الوكالة إلزاميا، للإدارات والهيئات الأخرى المعنية بالاستثمار.

3- 2- 2- المجلس الوطني للاستثمار CNI: أنشأ هذا المجلس بواسطة الأمر رقم 01-03 مؤرخ

في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار تحت رئاسة رئيس الحكومة ويكلف هذا المجلس بما يلي (أمر رقم 03/01، 2001)؛

- يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها؛
- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مساندة للتطورات الجارية؛
- يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات؛
- يفصل على ضوء أهداف هيئة الإقليم، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي، والمتعلقة بالمناطق التي تتطلب تنميتها، مساهمة خاصة من الدولة. وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني؛
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه؛
- يحث ويشجع على استحداث مؤسسات، وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويرها.

3- 2- 3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير

الاستثمار (ANDI) بواسطة الأمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار (المادة 06 من الأمر 03/01)، وعملا بأحكام المادة (6) من هذا الأمر صدر المرسوم التنفيذي رقم 01-282، المؤرخ في 24 سبتمبر 2001. المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها. والذي عرف هذه الوكالة على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (عبد القادر بابا، 161).

وتتمثل مهام الوكالة في: (نفسه، نفس الصفحة)

- تتولى ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية؛
- تستقبل وتعلم وتساعد المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات؛
- تسهيل استيفاء الشكليات التأسيسية، عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع؛
- تمنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛
- التأكد من احترام الالتزامات، التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار، المنصوص عليه في المادة 28 من الأمر رقم 01- 03 المؤرخ في 20 أوت 2001؛
- تقييم الشباك الوحيد طبقا لأحكام المادتين (23) و(24) من الأمر رقم 01- 03 المذكور سابقا؛
- تحدد فرص الاستثمار، وتكون بنكا للمعطيات الاقتصادية وتضعه تحت تصرف أصحاب المشاريع؛
- تجمع كل الوثائق الضرورية، التي تسمح لأوساط العمل بالتعرف الأحسن على فرص الاستثمار. وتعالجها وتنشرها عبر أنسب وسائل الإعلام وتبادل المعطيات؛
- تقوم بالمبادرة في مجال الإعلام والترقية والتعاون، مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج، بهدف التعريف بالمحيط العام للاستثمار في الجزائر، وبفرض العمل والشراكة فيها والمساعدة على إنجازها؛
- تحدد العراقيل والضغوط التي تعيق إنجاز الاستثمارات، وتقترح على السلطات المعنية التدابير التنظيمية والقانونية لعلاجها؛
- وفقا للمادة (5) من المرسوم التنفيذي رقم 01- 282، يمكن للوكالة أن تكلف مجموعة من الخبراء من أجل معالجة مسائل خاصة مرتبطة بالاستثمار. وتنظيم ندوات، ملتقيات وأيام دراسية متعلقة بهدف الوكالة، وإقامة علاقات تعاون مع هيئات مماثلة أجنبية، واستغلال كل الدراسات والمعلومات المتصلة بهدفها، والمتعلقة بالتجارب المماثلة التي أجريت في بلدان أخرى؛
- تقوم الوكالة بتقديم إلى المجلس الوطني للاستثمار، وإلى السلطة الوصية كل تقرير واقتراح تدابير مرتبطة بتطوير الاستثمار.

3- 2- 4- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): (عبد القادر بابا، 163/162)

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، بواسطة المرسوم التنفيذي رقم 36- 295 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996. حيث نص هذا المرسوم على إنشاء وكالة وطنية قادرة على مساعدة الشباب في التخلص من ظاهرة البطالة، ودفعهم إلى عالم الشغل. وتعمل هذه الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة من أجل دعم ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من طرف الشباب. ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة

العملية لنشاطات الحكومة. وتتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. في حين يوجد مقر الوكالة في الجزائر العاصمة. ويمكن إنشاء فرع جهوي أو محلي بناء على قرار مجلسها التوجيهي. وتكمن مهام الوكالة في النقاط التالية:

- ترافق وتدعم وتتابع أصحاب المشاريع، في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تقوم بتسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب. لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفائدة، في حدود العلاقات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل؛
- تبلغ الشباب أصحاب المشاريع المرشحين، بالاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بالإعانات والامتيازات الممنوحة لهم عن طريق الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع؛
- تشجيع كل أشكال الأعمال الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب من خلال التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي، عن طريق إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة ترغب في ذلك؛
- تضع تحت تصرف الشباب أصحاب المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم .

3-3 - الامتيازات الممنوحة في إطار الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر: يوجد في الجزائر

نظامين للحوافز (مفتاح صالح وين سميئة دلال، 117).

- النظام العام للحوافز: يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم، وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز للمشروع وبداية تشغيله.

- النظام الخاص أو الاستثنائي: وهو محدد في الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار. ومن أهم الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر نذكر:

- خفض الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة اللازمة للمشروع الاستثماري؛
- الإعفاء على الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة إلى السلع والخدمات الداخلة في الاستثمار؛
- الإعفاء على رسوم نقل الملكية؛
- وجوب التعويض العادل جراء أي مصادرة إدارية؛
- مبدأ التحكم في فظ النزاعات؛
- تتكفل الدولة جزئيا أو كلياً بالمصاريف المتعلقة بالأشغال والمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع بناء على تقييم من وكالة الاستثمار لقيمة هذه المنشأة؛
- الإعفاء لمدة 10 سنوات اعتبارا من التاريخ الفعلي لانطلاق النشاط، من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة والرسم على النشاط المهني والدفع الجزائي؛

▪ الإغفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات الداخلة في الاستثمار.

ثالثا: آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ساهمت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والظروف والتغيرات الراهنة في التأثير على الحجم العالمي لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة الموجهة للاستثمار، وانطلاقا من هذه النقطة نحاول تحديد مدى تأثير الجزائر بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في جانب تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها خاصة في ظل الحروب الناشئة في العديد من الدول واندلاع الثورات العربية، والتذبذبات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط.

1- آثار الأزمة على الاستثمار العمومي: اعتمدت الجزائر مع بداية الألفية الثالثة على سياسة انفاقية توسعية تعتمد على التخطيط وموجهة للاستثمار في مجالات عدة فبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي Programme de soutien à la relance économique PSRE (المخطط الثلاثي 2001 - 2004) خصص له غلاف مالي أولي بـ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايين دولار أمريكي)، قبل أن يبلغ غلافه المالي النهائي 1216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار). والبرنامج التكميلي لدعم النمو Programme PCSC - complémentaire de soutien à la croissance (المخطط الخماسي الأول 2005 - 2009) خصص له 8705 مليار دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتنعاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف النهائي فقد قدر بـ 9680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار) في نهاية 2009، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع التجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى. أما برنامج توطيد النمو الاقتصادي Programme de consolidation de la croissance économique PCCE - (المخطط الخماسي الثاني 2010 - 2014) خصص له 21214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9680 مليار دينار)، أي أن البرنامج خصص له 11534 مليار دينار (155 مليار دولار). والجدول رقم 01 يبين تطور الاستثمار العمومي خلال الفترة 2010/2004.

الجدول رقم 01 تطور الاستثمار العمومي خلال الفترة 2010/2004

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاستثمار ع بالمليار دج	639.05	806.84	992.28	1442	1973	1926	1943

المصدر: بالقاسم رجالي وركن الدين فلاك، دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010/1970، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة. 16/15 نوفمبر 2011.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاستثمار العمومي يرتفع من سنة إلى أخرى مع تراجع طفيف خلال سنة 2009 وهذا راجع إلى نهاية فترة المخطط الخماسي الأول وبداية المخطط الخماسي الثاني من جهة وبعض الآثار الطفيفة للأزمة بصورة غير مباشرة، إلا أنها ارتفعت خلال 2010 وبوتيرة متباطئة.

2- آثار الأزمة على النفقات الاستثمارية: الجدول رقم 02 يبين تطور النفقات العامة المخصصة لوزارة الصناعة وترقية الاستثمارات في ميزانية الجزائر خلال الفترة 2004/2013.

الجدول رقم 02: تطور النفقات العامة المخصصة لوزارة الصناعة وترقية الاستثمارات خلال الفترة

2013/2004

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نفقات التسيير المخصصة لوزارة الصناعة وترقية الاستثمارات المليار دج	0.366	0.352	0.394	0.409	1.00	1.505	2.039	4.135	4.396	4.150

Sources : www.joradp.dz

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ أن نفقات التسيير المخصصة لوزارة الصناعة وترقية الاستثمارات قد أخذت ترتفع من سنة إلى أخرى حيث انتقلت من 0.366 مليار دج إلى 4.150 مليار دج خلال سنتي 2013/2004، وسبب الارتفاع في السنتين الأخرتين يرجع إلى ضم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لوزارة الصناعة وترقية الاستثمارات.

3- آثار الأزمة على الاستثمار الأجنبي المباشر: تأثرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر تأثرا ايجابيا بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية حيث ارتفعت خلال فترة الدراسة وهذا ما يوضحه الجدول رقم 04، على عكس التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي التي كانت قيمها متذبذبة وهذا ما يوضحه الجدول رقم 03..

الجدول رقم 03: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الخارجة % من إجمالي الناتج المحلي	0.053	0.067	0.348	0.223	0.367	0.177	0.367	0.367
الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة % من إجمالي الناتج المحلي	1.04	1.129	1.571	1.350	1.564	2.210	1.439	1.441

Sources : - www.ons.dz

- La Banque Mondiale, données, secteur financier, Disponible sur le lien électronique <http://data.albankaldawli.org/topic/financial-sector> (10/06/2013)..

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفقات الخارجة) تراجع خلال سنتي 2008 و 2010 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسبب الأزمة المالية والاقتصادية التي أثرت على الدول المستقبلية، أما صافي التدفقات الوافدة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت خلال 2009 وهي أقصى قيمة تبلغها خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى استقطاب بعض الاستثمارات الخارجية نتيجة لانعدام فرص الاستثمار في الدول الأخرى التي تعاني من إفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية خاصة المتعلقة بالركود الاقتصادي.

الجدول رقم 04 حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2004/2012

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	1.081	1.081	1.795	1.662	2.646	2.847	2.30	2.57	2.90

المصدر: 2004-2006 فظيمة حفيظ، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي في ظل المتغيرات العالمية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 50، 2010، ص 93.

<http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/e576f410-c7e8-495a-9d6b-2012-2007a24427fc5111>

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انتعاشا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة مع بداية 2008 حيث تجاوزت ملياري دولار واستمرت في الارتفاع لتبلغ حوالي 3 مليارات في سنة 2012 وهذا راجع إلى الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الدول المستقطبة لهذه الاستثمارات هذا من جهة ومن جهة أخرى ظهور ما يعرف بالربيع العربي في كل من (تونس، مصر، ليبيا، سوريا اليمن) إضافة إلى انقسام السودان، إضافة إلى الحروب الأهلية الناشئة في بعض الدول الناتجة عن الربيع العربي أو نتيجة لأسباب أخرى كالحرب في مالي، والصراعات في الشرق الأوسط، ونتيجة لهذه الأسباب ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خاصة مع الاستقرار السياسي والأمني السائد، وعدم تأثرها بصفة مباشرة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية إضافة إلى التحفيز والامتيازات الممنوحة وتبيني الجزائر انجاز مجموعة من المشاريع الهامة كالتطويق السيار شرق غرب من خلال انتهاج سياسة انفاقية موسعة تعتمد على التخطيط. كما تحسن ترتيب الجزائر بين الدول المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الأخيرة لتحلل المراتب 127، 113، 77 خلال السنوات 2007، 2008، 2009.

النتائج والتوصيات: توصلنا من خلال الدراسة إلى النتائج التالية:

- مرت الأزمة في تطورها بمراحل: أزمة عقار، أزمة مالية، أزمة اقتصادية، أزمة بطالة. ووصلت إلى الجزائر عبر قنوات غير مباشرة؛
- يعاني مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من مجموعة من العراقيل والصعوبات؛

- وضعت الجزائر مجموعة من الامتيازات لاستقطاب الاستثمار الأجنبي؛
- لم تتأثر النفقات العامة الموجهة لترقية الاستثمار والاستثمار العمومي بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛
- تأثر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر تأثراً إيجابياً.
- وعلى ضوء النماذج السابقة يمكن الخروج بالتوصيات التالية لتحفز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:
- مكافحة كل أشكال البيروقراطية والرشوة وتقديم كل التسهيلات الممكنة، والمساواة في المعاملات بين المستثمرين المحليين والأجانب؛
- تهيئة البيئة التشريعية والقانونية والمؤسسية وإدخال مجموعة من الإصلاحات التي تتماشى مع خلق بيئة تنافسية قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- دعم الاستثمار المحلي وتشجيعه؛
- استغلال الظروف العالمية الراهنة (الأزمة المالية العالمية، الثورات، النزاعات، الحروب... الخ) في جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- تعزيز سياسات الانفتاح الاقتصادي والاندماج الإقليمي، وضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار وتطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي.

المراجع والهوامش:

المراجع باللغة العربية

- المادة (6): من الأمر رقم 01- 03 المؤرخ في 20 أوت 2001.
- أمر رقم 01- 03 مؤرخ في 20 غشت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47 الصادر في 22 غشت 2001، المادة (19).
- يوم برلماني حول الأزمة المالية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، 30 - 06 - 2009، متاح على الرابط الإلكتروني:
- http://www.apn-dz.org/apn/arabic/journees_parlementaires/journee_30_06_09/journee_30_06_2009.htm
- محمد الداودي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية - ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 02، المجلد 13، 2011.
- منصور الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه جامعة الجزائر 03، 2005/2006.
- منور أوسريير وعليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، بدون تاريخ نشر.

- مرسوم تنفيذي رقم 94- 319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (المادة1)، الجريدة الرسمية رقم 67، بتاريخ 19 أكتوبر 1994.
- عبد الرحمان مغاري، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي السابع حول:الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 20- 21 أكتوبر 2009.
- عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2003/2004.
- فوزية غربي، أسباب الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية والجزائر، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدائل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر لعلوم الإسلامية قسنطينة، 05 – 06 ماي 2009.
- صالح مفتاح وبن سمينة دلال، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر- ، بحوث اقتصادية عربية،العددان 43/44، 2009.

المراجع الأجنبية:

- Hyun-Sung Khang, surviving the Third Wave, Journal of Finance and Development, V46, N4, December 2009.
- Mai Chi Dao and Prakash Loungani, The Tragedy Of Unemployment, Journal of Finance and Development, V47, N4, December 2010.